**الإقتصاد السياسي هو مادة يدرسها الطالب في السنة أولى ليسانس، جذع مشترك حقوق و علوم سياسية، في السداسي الثاني**

**ربما يتبادر إلى ذهن الطالب(ة) في قسم الحقوق الأسئلة التالية : لماذا  ندرس الاقتصاد؟  وما الهدف من وجود مادة الإقتصاد السياسي في قسم الحقوق؟**

**إذا كان السؤال مشروع، فإن الإجابة عليه تستلزم منا طرح السؤال التالي: كيف يمكن لمشرع ما أن ينظم النشاطات الإقتصادية و ينجح في تشريعه من دون أن يكون لديه دراية بالاقتصاد أو بالمشكلة الإقتصادية ؟**

**السؤال نفسه يطرح على القاضي الذي يفصل في النزاع دون أن يكون على علم بالقضايا الإقتصادية. إنه و بمجرد  أن نبدأ في فك هذه المعادلة فإننا سنجد أنفسنا أمام الضرورة الملحة للإطلاع على ميدان الإقتصاد, فالإقتصاد السياسي كعلم بيني هو نتاج لترابط الموجود مابين الإقتصاد و السياسة، فلايمكن فصل الإقتصاد عن السياسة، ولايمكن فصل القانون عن الإقتصاد لأنه، أي القانون، و سيلة لتنظيم السياسي و الإقتصادي، و نجاعة هذا التنظيم، بل أصلا قيامه،  يتوقف على مدى الإحاطة بالجوانب الإقتصادية و بالمشكلة الإقتصادية بصفة عامة، نعطي على سبيل المثال القانون التجاري الذي ينظم العلاقات و المعاملات التجارية،  فالقانون التجاري و قانون المنافسة لا يعالجان فقط أنشطة التبادل ولكن أيضا موضوع الإنتاج والتوزيع والخدمات و الصناعة الخ. ، لذلك تجاهل البعد الإقتصادي للمسألة سوف تكون له آثار وخيمة. فمن  الضروري أن يكون واضعي القانونين، في هذه المجلات، على دراية بالمسائل الإقتصادية.**

**اذا معرفة الإٌقتصاد مهمة في كل المراحل التي يمر بها القانون من  بداية إعداده إلى تطبيقه و تتبع الأُثارالتي تنتج عنه سلبية كانت أو إيجابية و الأخذ على تطويره و تحسينه. هذا فيما يخص الهدف من دراسة اللإقتصاد السياسي.**

**أما فيما يخص محتوى هذه المادة فإنه يعتبر مدخل للإقتصاد لتعريف الطالب(ة)بمادة الإٌقتصاد السياسي و بالمشكلة الإقتصادية و مضمونها و علاقة المادة بالعلوم الإجتماعية الأخرى.**